



Distr.: General
26 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها السابعة

(١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥)

مو جز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة السابعة للجنة السياسات الإنمائية المعقدة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد تناولت اللجنة ثلاثة محاور. ويتعلق الموضوع الأول ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص (موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥). ويتعلق الموضوع الثاني بمسائل إعادة البناء، والتنمية، والسلام المستدام في البلدان الخارجة من صراعات. أما الموضوع الثالث فيتعلق، في إطار التحضير للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦، بإدخال تحسينات على معايير تحديد أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، ترى اللجنة أن التغيرات التي طرأت مؤخرا في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو تبشر بأن الأهداف الإنمائية للألفية، إذا توافر لها التوجيه والجهد الصحيحان، قابلة للتحقيق بالفعل. وتركز اللجنة على التوصيات التي ترمي إلى تحقيق الأهداف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأن هذه المنطقة هي التي ربما كان النجاح فيها أكثر استعصاء. وفي رأي اللجنة، يتوقف ذلك النجاح بقدر كبير على مدى وجودقيادة تتسم بالمسؤولية والحضور للمساءلة. ويتوقف النجاح في بلوغ الأهداف بقدر كبير على سيطرة البلدان دائما على السياسات والبرامج الالازمة وتحقيقها وتنفيذها. ويتعين أيضا تعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية، بيد أن ذلك يتطلب مساعدة المجتمع الدولي. وتشدد اللجنة على أنه لا بد للبلدان المتقدمة النمو من دعم البلدان النامية، وتقديرها أن توفر عونا عاليا الجودة بكميات كافية.

وبالنسبة للموضوع الثاني، ترى اللجنة أن الصلات بين الفقر والصراعات متتشعبه للغاية ومتعددة الأبعاد. وتشتب صراعات عديدة في البلدان الفقيرة التي تتدنى فيها مستويات رأس المال البشري. وبالنسبة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، تشدد اللجنة على لزوم إيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماج الأشخاص الضالعين في العنف في المجتمع. وسعيا إلى هذه الغاية، ينبغي منع وسائل الإعلام الجماهيرية قانونا من الترويج لعدم الثقة والكراهية. وتقترح اللجنة أيضا إنشاء وحدة للرصد داخل الأمم المتحدة لتحديد أكثر البلدان عرضة لنشوب الصراعات، وإنشاء مرفق تابع للأمم المتحدة لإعادة البناء فيما بعد الصراع ليعمل بمثابة أداة للاستجابة السريعة من أجل تنسيق عمل المانحين.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، تلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة طلبت إلى اللجنة، في قرارها ٢٠٩/٥٩، جملة أمور منها أن تواصل رصد التقدم الذي يحرزه البلد الذي يرفع اسمه من قائمة تلك البلدان، باعتبار هذا الرصد مكملا لاستعراض الثلاث سنوات الذي تحرره لقائمة أقل البلدان نموا، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقترح اللجنة أن يبلغها الأمين العام بتنفيذ استراتيجية الانتقال المتعلقة برفع أسماء تلك البلدان من القائمة والفوائد الفعلية التي تتلقاها تلك البلدان خلال الفترة الانتقالية. كذلك توصي اللجنة بأن يتم، في حالة ملديف، تنظيم الآلية الاستشارية التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ مع المراعة الواجبة للظروف الاستثنائية لإعادة البناء عقب كارثة التسونامي التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونظرت اللجنة أيضا في المبادئ العامة لتحديد أقل البلدان نموا واقترحت إجراء المزيد من التحسينات على معايير قياس مستويات الدخل، ومخزون الأصول البشرية، والضعف الاقتصادي.

المحتويات

الصفحة

الفصل

الأول -	مسائل تستدعي قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراء بشأنها أو أن يُسترعي انتباهه إليها
٥
ألف -	مسائل تستدعي قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها
٥
باء -	مسائل يُسترعي انتباه المجلس إليها
٥
الثاني -	منظور أفريقي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: من التشكيك إلى القيادة والأمل
٧
ألف -	الاتجاهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في فترة التسعينات
٧
باء -	العقبات والتحديات والفرص
٨
حيم -	توصيات
١٠
الثالث -	الإعمار والتنمية والسلام المستدام في البلدان الخارجة من صراعات
١٣
ألف -	الصراعات العنفية: خطر يهدد الأمن البشري وعائق أمام تحقيق التنمية
١٣
باء -	الفقر وعدم المساواة والصراعات
١٤
حيم -	العوامل التي تفجر الصراعات الداخلية في البلدان الفقيرة
١٤
دال -	توصيات
١٥
الرابع -	تحسين المعايير المتبعة لتحديد أقل البلدان نموا
١٩
ألف -	الأعمال القادمة للجنة السياسات الإنمائية في ضوء القرارات الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة
١٩
باء -	المبادئ العامة لمعايير تحديد أقل البلدان نموا
٢١
حيم -	معايير تحديد أقل البلدان نموا
٢٢
دال -	التوصيات
٢٦
الخامس -	تنظيم الدورة
٢٧

المرفقات

٢٨	الأول - قائمة بأسماء المشاركون
٣٠	الثاني - جدول الأعمال
٣١	الثالث - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة

الفصل الأول

مسائل تستدعي قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراء بشأنها أو أن يُسترعي انتباهه إليها

ألف - مسائل تستدعي قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأنها

النوصية ١ : النطيرات المتعلقة بالبلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا

١ - توصي اللجنة بأن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على طلبها بأن يبلغها الأمين العام بتنفيذ استراتيجية الانتقال المتعلقة برفع أسماء تلك البلدان من القائمة، والفوائد الفعلية التي تتلقاها تلك البلدان خلال الفترة الانتقالية، وتنمية تلك البلدان عموما.

النوصية ٢ : الحاجة الماسة إلى إنشاء آلية استشارية عقب كارثة التسونامي

٢ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يتم، في حالة ملديف، تنظيم الآلية الاستشارية التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ مع مراعاة الظروف الاستثنائية لإعادة البناء عقب كارثة التسونامي التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

النوصية ٣ : تحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا

٣ - صاغت اللجنة عددا من التوصيات المتعلقة بالمبادئ العامة لمعايير تحديد أقل البلدان نموا، ويدخل تحسينات على المعايير لأغراض الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ لقائمة أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإحاطة علما بالتوصيات الواردة في الفصل الرابع من هذا التقرير.

باء - مسائل يُسترعي انتباه المجلس إليها

١ - الموضوع الذي يتناوله المجلس في الجزء الرفيع المستوى من دورته في عام ٢٠٠٥

٤ - عند توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استنتاجاته بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٥، قد يرغب المجلس في أن يأخذ في حسابه التحليل الذي أجرته اللجنة وتوصياتها الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

٢ - إعادة البناء، والتنمية، والسلام المستدام في البلدان الخارجة من صراعات

٥ - قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إمعان النظر في تحليل اللجنة وتوصياتها بشأن موضوع إعادة البناء والتنمية والسلام المستدام في البلدان الخارجة من صراعات، على النحو الوارد في الفصل الثالث من هذا التقرير.

٣ - عمل اللجنة في المستقبل

٦ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء مدى وفعالية الفوائد الخاصة التي يمنحها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نموا. واقترحت اللجنة أن تنظر في الكيفية التي تساعد بها هذه الفوائد في التعجيل بعملية التنمية.

٧ - واقترحت اللجنة، بالنسبة لدورها في عام ٢٠٠٦، أن تنظر في موضوع "التعامل مع الضعف وعدم الاستقرار الاقتصاديين: الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية". وتتوخى اللجنة التركيز على مسائل من قبيل ما يلي: (أ) عدم الاستقرار والضعف الاقتصادي؛ (ب) الاستجابات على صعيد السياسات الوطنية والدولية؛ (ج) العوامل البيئية بوصفها أحد المؤثرات الرئيسية في التنمية المستدامة على المدى البعيد.

الفصل الثاني

منظور أفريقي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: من التشكيك إلى القيادة والأمل

١ - تمثل الأهداف الإنمائية للألفية اتفاقاً غير مسبوق بين قادة العالم على رصد التقدم المحرز صوب الحد من الفقر عن طريق أهداف محددة زمنياً وقابلة للقياس يتم بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، مع اعتبار معدلات عام ١٩٩٠ نقاطاً مرجعية. وتشمل الأهداف ٨ أهداف و ١٨ غاية و ٤٨ مؤشراً ترمي إلى ما يلي: القضاء على الفقر المدقع والجحود وتحقيق تعليم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض وكفالة استدامة البيئة، وإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية. ورغم أن بلوغ الأهداف الإنمائية هو في متناول اليد في عدد من المناطق، من غير المرجح بلوغ هذه الأهداف بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما لم يتم التعجيل بوتيرة التنمية فيها.

٢ - وبالنسبة للبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تلاحظ اللجنة أهمية ما يلي: (أ) وجود قيادات تتسم بالمسؤولية والحضور للمساءلة وحكم رشيد؛ (ب) تعزيز قدرة الحكومات على تحفيظ السياسات والبرامج وتنفيذها؛ (ج) وضع استراتيجيات إثنائية وطنية تدمج فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وتحمل البلدان المتقدمة النمو جزءاً من المسؤولية عن دعم البلدان النامية في هذا السعي: فبدون دعمها المطرد والمحفز، لن يتسمى لبلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تتحقق الأهداف. وبالتالي تقيب اللجنة بالبلدان المانحة أن توفر عوناً رفيع المستوى بكميات كافية لمواصلة ذلك الجهد.

ألف - الاتجاهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في فترة التسعينات

٤ - في التسعينات، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر، نتيجة لعدم كفاية النمو الاقتصادي و"الخدمات" التي شهدتها المنطقة مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحروب الأهلية. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل للمنطقة بنسبة ٦,٠ في المائة سنوياً وتدور العديد من المؤشرات الإنمائية: فقد ازداد عدد من يعيشون في فقر بنسبة الربع؛ وازدادت الأحوال الصحية سوءاً، خاصة مع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل؛ وهبط متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من ٥٠ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ سنة في عام ١٩٩٩.

٥ - وأدى التفاوت المتزايد في الدخل الذي حدث في المنطقة خلال العقد إلى إضعاف الصلة بين النمو والحد من الفقر. وأدت الحروب الأهلية وغيرها من الصراعات - خاصة في إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، والصومال، والكونغو، وليبريا - إلى خسائر فادحة في الأرواح، والممتلكات، والهيكل الأساسية الاقتصادية، ومناخ الاستثمار. وهرب رأس المال البشري والمالي من تلك البلدان، وهو ما زاد من تقليل الفرص الممكنة لتحقيق نمو على المدى الأطول.

٦ - وأسهم الحكم السيئ في تدني أداء هذه البلدان وتضاؤل احتمالات نموها. واتسم التقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالبطء لا فيما يتعلق بالهدف العالمي المتمثل في الحد من الفقر وحسب، بل أيضاً بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الثانوي؛ ووفيات الرضع؛ ووفيات الأمهات المرتبطة بالنفاس؛ والمalaria؛ والحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية. ويعيش نصف سكان أفريقيا في فقر مدقع، ويعاني ثلثهم من الجوع. ويموت سدس الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة، كما كان الحال قبل عقد من الزمان. ولا يزال الالتحاق بالتعليم الابتدائي يقف عند نسبة ٥٧ في المائة^(١). وازدادت الحالة الصحية سوءاً أيضاً مع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/HIV، والمalaria، والسل، وأمراض أخرى. وخفض المجتمع الدولي من جانبه مساعدته خلال ذلك العقد العسيرة. وهبطت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا من ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٩، في حين ظلت التعرفات والإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو - التي تمثل الشركاء التجاريين الرئيسيين لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - تعوق صادرات المنطقة إلى تلك البلدان.

باء - العقبات والتحديات والفرص

١ - العقبات

٧ - عند اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، لقيت تلك الأهداف تشكيكاً شديداً من بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لم تقم تلك البلدان بإدماجها فوراً في خططها الإنمائية الوطنية. وبالفعل، فإن استراتيجيات الحد من الفقر المضمنة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي صيغت بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن بالضرورة متسقة مع تلك الأهداف. ولم تكن التكاليف المتصلة بالورقات ولا تمويلها تتماشى مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحددت

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣: الأهداف الإنمائية للألفية: اتفاق بين الأمم لوضع حد لفقر البشر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

غايات ورقات استراتيجية الحد من الفقر في إطار قصير الأجل إلى متوسط الأجل، بدلاً من أن تحدد على المدى الأطول للأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - علاوة على ذلك، حلال العقددين الماضيين، ضعف القطاع العام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وانخفاض إسهام الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقلص حجم الخدمة المدنية وانخفاض الأجرور الحقيقة في القطاع العام. وبالتالي، تظل قدرة القطاع العام محدودة في مجال تخطيط السياسات والبرامج وتنفيذها، وعلى إدارة الاقتصاد الوطني. وأصبحت بعض الحكومات غير ديمقراطية وتناقصت قابليتها للمساءلة أمام الجمهور. وباختصار، لم تكن حالة القطاع العام ملائمة للتخطيط وإدارة القطاع العام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المدى الطويل في بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤ - التحديات والفرص

٩ - تشكل الأهداف الإنمائية للألفية تحدياً طموحاً لا بالنسبة لـأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فحسب، بل كذلك للمجتمع الدولي ككل. إلا أن التطورات الأخيرة تبعث على الأمل في أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زال ممكناً.

١٠ - سيتطلب الأمر، فيما يتعلق بأفريقيا ككل، تحقيق نحو مقداره حوالي ٧ في المائة سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الهدف المتعلق بالحد من الفقر^(٢) من الأهداف الإنمائية للألفية. وستتطلب استدامة هذا النمو معدل استثمار يبلغ حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ضعف المعدل الحالي. وستدعوا الحاجة إلى موارد مالية هائلة لبلوغ مستويات الاستثمار هذه.

١١ - وسيتعين توفير جانب كبير من التمويل داخل هذه البلدان. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيكون على البلدان الأفريقية أن تحسن إلى حد بعيد حشدها للموارد من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الإيرادات الضريبية والوسطاء الماليون ومؤسسات التمويل الصغير. وبالمثل، عليها أن تسن تشريعات تمكن من إنفاذ العقود، ومن تسوية التزاعات بتزاهة وفي حينها، لأن هذه عناصر أساسية لاجتذاب الاستثمارات المباشرة، المحلية منها والأجنبية.

(٢) انظر: اللجنة الاقتصادية لـأفريقيا، "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ١٩٩٩ - التحدي المتمثل في الحد من الفقر وتحقيق الاستدامة". في عام ٢٠٠٤، زاد في حوالي نصف بلدان أفريقيا (أي ما يمثل ٤٠ في المائة من سكان المنطقة) نصيب الفرد من الناتج بنسبة تزيد على ٣ في المائة. وتدل هذه الحالات على أن من الممكن تحقيق معدلات نحو في أفريقيا من شأنها، إن هي استمرت، أن تحد الفقر شيئاً فشيئاً في المنطقة. انظر "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم"، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

١٢ - وفي الوقت نفسه، يتفق كل من تقرير مشروع الألفية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنه، من أجل الإسراع بنمو الدخل والتحفيز على إحراز تقدم قوي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي زيادة حجم ونوعية المعونة الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة جذرية^(٣). وهناك علامات تبعث على التفاؤل بحصول زيادة، منذ المؤتمر الدولي المعنى بالتمويل والتنمية، في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين توزيعها، بالنظر إلى أنه يجري توجيه مزيد من المعونة إلى بلدان أشد فقراً^(٤). غير أن أوجه التحسن الجذرية بالإشادة بهذه تظل دون ما تدعو الحاجة إليه للمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٥).

جيم - توصيات

١٣ - تمثل الأهداف الإنمائية للألفية اتفاقاً يحدد مسؤوليات العالم النامي ومجتمع المانحين من حيث مكافحة الفقر ضمن إطار زمني محدد. والقوة الحقيقة لهذه الأهداف ذات طابع سياسي، على اعتبار أنها تمثل أول التزام عالمي يركز تركيزاً واضحاً على الحد من الفقر.

١٤ - ورغم أنه ينبغي اعتبار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً لا بد منه، فإن شعوب أفريقيا يستحقون أكثر من مجرد بلوغها. فهم يتطلعون أيضاً إلى الحصول على عمل لائق، ومزيد من الأدوات التي تمكّنهم من رفع المردود من محاصيلهم، وهيكل أساسية أفضل تمكّنهم من تنويع الاقتصاد بالتحول عن الزراعة إلى الالستغال بالصناعات التحويلية والخدمات وغيرها من أشكال التقدم التي من شأنها تحسين أحواهم المعيشية. وهم لا يريدون أن يكونوا مجرد مراكز لشركات استخراج المعادن؛ بل يتطلعون إلى اجتذاب نوع أفضل من الاستثمار الأجنبي المباشر - أي استثمار يجلب التكنولوجيا ويتتيح فرص عمل ويزيد قيمة مضافة إلى النشاط الاقتصادي. ويدركون أن الاستثمارات الوطنية والإقليمية في مجالات الكهرباء، والطرق، والهاتف، والري تكتسي أهمية حاسمة في وقف دوامة الفقر والوصول في نهاية المطاف إلى مرحلة يكون فيها النمو مرتفعاً ومستداماً بما فيه الكفاية ولا يتطلب كميات

(٣) تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، نيويورك؛ وتقرير المفوض المعنى بأفريقيا المعون "مصلحةنا المشتركة"، ٢٠٠٥.

(٤) في عام ٢٠٠٣، تلقت أقل البلدان نمواً ٣٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، بالمقارنة مع ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٠.

(٥) يشير تقرير كل من مشروع الألفية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وجوب مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتبلغ ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، وضرورة تقديم مبلغ إضافي قدره ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بعد إجراء استعراض للتقدم المحرز.

كبيرة من المساعدة الخارجية. وأخيرا، يأملون في أن يمكنهم الالتزام العالمي بالحد من الفقر الذي أعطى الانطلاق للأهداف الإنمائية للألفية من بلوغ هذه الطريق الإنمائية الأعلى شأنها.

١٥ - وينبغي أن تشتراك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشركاؤها الإناثيون في المسؤولية عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى البلدان الأفريقية أن تأخذ زمام الأمور بيدها وتسولى الريادة في تفزيذ الأهداف وأن تتخذ خطوات لزيادة قدرها على استيعاب المعونة بفعالية، بطرق في جملتها تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وحسن الإدارة والمساءلة. وعلى جماعة المانحين بدورها أن تزيد حجم المعونة وتحسن نوعيتها. وللتعاون الإقليمي أيضا دور من حيث فهم الأمور من منظور مشترك والخروج بأفضل الممارسات.

١ - زيادة حجم المعونة وتحسين نوعيتها

١٦ - للإسراع بالنمو وبالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة هائلة. وستكون الزيادة المنسقة في المعونة المقدمة إلى المنطقة بمبلغ ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠ و بمبلغ ٧٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥ ، في حال تحققتها، خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح.

١٧ - وحتى تتسنم الزيادات في حجم المعونة بالفعالية، ينبغي لها أن تقترب بإدخال تحسينات على نوعية المعونة. ويجب أن يتحذج الجزء الأعظم من المعونة المقدمة شكل منح ولا تقييد بشروط، وأن يكون التبنؤ بها ممكنا وتكون على قدر أكبر من التواؤم والتنسيق فيما بين المانحين، وأكثر اندماجا في الإطار الإنمائي الوطني للبلدان المتلقية وفي عمليتها للميزنة. وينبغي الاتفاق المتبادل على مشروطية المعونة وأن تتماشى بالكامل مع الاستراتيجية الإنمائية للبلد المتلقى.

١٨ - ويجب تسليم المعونة بطرق تقوي الآلية الإدارية القائمة، لا من خلال قنوات موازية تلتف حول الترتيبات المؤسسية القائمة وتقوضها. وبالمثل، ينبغي اتخاذ خطوات لتقليل تكاليف المعاملات وتجنب إرهاق القدرات الإدارية الضعيفة بتصاميم برنامجه معقدة وصارمة.

٢ - تعزيز القدرة على استيعاب المعونة

١٩ - تحتاج بلدان المنطقة إلى قطاعات عامة تؤدي عملها جيدا. فالدولة المقدمة تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحديد الرؤية، وتنسيق السياسات العامة، وتحيية مجال للقطاع الخاص لإنتاج ثروات. ويكتسي تعزيز عمليات الميزنة والرصد العام لميزانية الحكومة أهمية مركبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - وينبغي اتخاذ خطوات لزيادة القدرة على استيعاب المعونة عن طريق إزالة العوائق التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة، والتمكين من الاستعمال الفعال للموارد غير المستخدمة. وينبغي أيضاً تشجيع أنشطة القطاع العام التي تؤدي إلى اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، ينبغي اعتبار الاستثمار في المياكل الأساسية، والتدريب، والتعليم وحسن الإدارة في صدارة الأولويات. وسيكون توجيه المعونة نحو تعزيز المؤسسات وبناء القدرات لدعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة، أحد الحالات ذات الأولوية.

٢١ - ويكتسي تعزيز قاعدة رأس المال البشري أهمية حاسمة. فحتى قبل آفة فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، كانت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد بدأت تفقد كميات هائلة من رأس المال البشري، ويرجع ذلك إلى أسباب منها الصراعات المسلحة. ومن الضروري عكس هذا الاتجاه من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التسوية السلمية للصراعات. كما أن وقف هجرة الأدمغة بسبب انخفاض الأجر يكتسي أهمية حاسمة. وينبغي إيجاد طرق لإغراء المهاجرين من ذوي المهارات بالعودة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما إلى الجامعات والمؤسسات التدريبية، وذلك من أجل تجديد القوى العاملة وتحسين مستواها.

٣ - آلية الرصد

٢٢ - يكتسي الرصد، وفق ما أوصى به تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية "الاستثمار في التنمية"^(٣)، أهمية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن إدماج عملية للرصد والتنفيذ تمكين أصحاب المصلحة من ممارسة حقهم ومسؤولياتهم في المشاركة. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي تعزيز عملية الرصد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالطرق التالية: (أ) توفير إحصاءات في حينها عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) تعزيز القدرة الإحصائية لهذه البلدان؛ و (ج) تعزيز الأساس التحليلي لإطار الرصد.

٢٣ - ورغم أن مسؤولية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقع على عاتق كل بلد على حدة، فمن الضروري مراعاة المنظور الإقليمي لتبادل أفضل الممارسات وتوفير دعامة لفهم المشترك والعمل الجماعي لأصحاب المصلحة والحكومات والمجتمع المدني في أفريقيا.

٢٤ - وتعد الآلية الأفريقية للاستعراض الذي يجريه النظاء، المصممة كآلية للرصد الذاتي للتشجيع على اعتماد سياسات ومعايير ومارسات تفضي إلى الاستقرار السياسي، وزيادة النمو الاقتصادي، وتسارع وتيرة التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري، منتدى مفيدة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل الثالث

الإعمار والتنمية والسلام المستدام في البلدان الخارجة من صراعات

ألف - الصراعات العنيفة: خطر يهدد الأمن البشري وعائق أمام تحقيق التنمية

١ - على الرغم من الأمل الذي كان يحدو الكثيرين بأن نهاية الحرب الباردة ستؤذن بيزوغ عهد جديد يشهد فيه الرفاه الاقتصادي والازدهار والسلام تحسناً يستفيد منه الكثيرون من خلال تحقيق مزيد من التوازن بين المصالح والتعاون داخل البلدان وبينها، فقد اندلع ما يزيد على مائة صراع مسلح منذ عام ١٩٨٩.

٢ - ورغم أن معظم هذه الصراعات هي صراعات داخلية لا دولية في طبيعتها، فإن الصراعات الداخلية كثيراً ما تؤدي إلى عدوٍ إقليميٍّ إذ أنها تؤدي إلى تشرد السكان وإلى امتداد التزاعات عبر الحدود وتعطل النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، ليست الحروب الأهلية والدولية الأشكال الوحيدة للعنف المنظم. فهناك عدد من البلدان التي عانت من العنف الطائفي والإبادة والانقلابات ومستويات مرتفعة من الجريمة المنظمة على يد عصابات مسلحة.

٣ - وقد يكون للفقر المدقع والوراثة الاستعماري وغيرها من العوامل يد في اندلاع الصراعات. وفي الكثير من الأحيان، تصبح البلدان أفقراً كثيراً نتيجةً لهذه الصراعات، فيتعذر نمو أنشطتها الاقتصادية تعرضاً شديداً بفعل انعدام الأمن المتواصل. لذلك فإن للصراعات أثراً سلبياً شديداً وطويلاً الأجل على التنمية في بعض مناطق العالم.

٤ - ومع تلاشي فرص العمل واستفحال حالة انعدام الأمن، فإن العمال من ذوي المهارات يغادرون البلد في حالات كثيرة. وفي الأرياف، يعمل فقدان اليد العاملة من الذكور على زيادة العبء الاقتصادي الملقى على كاهل النساء والأطفال. وينقطع الشباب عن الدراسة ويتعلمون، بدل ذلك، بأن الطريقة الوحيدة “لاكتساب الثروة” هي العنف والسرقة. وتزدهر أنشطة التهريب والأنشطة غير القانونية، مثل إنتاج المخدرات وتهريبها، على حساب المشاريع الإنتاجية. ونتيجةً لذلك، ينهار نظام تحصيل الضرائب، مما يجعل من المستحيل في الواقع الأمر أن تقدم الحكومة الخدمات الأساسية. ورغم ارتفاع التكاليف الاجتماعية والمادية للصراعات المسلحة، تستفيد بعض الجماعات، المحلية منها والأجنبية، من هذا الوضع وتعتبر أن إثاء الصراعات يهدد مصالحها. لهذه الأسباب وغيرها، ما زال العديد من الصراعات الداخلية متواصلاً منذ عقود واستؤنف بعضها حتى بعد أن تحقق وقف مبدئي لأعمال القتال.

باء - الفقر وعدم المساواة والصراعات

٥ - تنشأ عن الفقر بيئة تمكّن من استفحال العنف والصراع. وبالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة والعملة الناقصة، والانخفاض مستوى الأمان الوظيفي وأمن الدخل وضعف الأمل في إمكانية تحسين الأوضاع، يفقد الفقراء في بلدان كثيرة الثقة في تحقيق تنمية سلمية، ولا يرون لهم حصة فيها. وفي البلدان الفقيرة المعرضة بشدة للصدمات الخارجية، كثيراً ما تؤدي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك إلى استفحال الصراعات على توزيع الموارد. وبالفعل، يمكن للصراعات أن تنشأ، بل إنها تنشأ في الواقع، لا بسبب حدوث خسارة مفاجئة في الدخل فحسب، بل كذلك بسبب التوزيع غير المنصف للأرباح غير المتوقعة.

٦ - ورغم أن الصراعات دائماً ما تؤدي إلى إفقار الأغلى، فالصلات بين الفقر والصراعات معقدة ومتعددة الأبعاد للغاية. ولئن كانت الأدلة تشير إلى أن الفقر يزيد حالات العنف على ما يedo، فليس كل بلد فقير ساحة للصراع. ويظهر أن الصلة بين الفقر والصراعات قوية للغاية في البلدان الفقيرة التي تكون مستويات رأس المال البشري متدنية فيها. فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وقعت صراعات في نصف أقل البلدان نمواً، وفي نصف الدول المصنفة في الربع الأدنى من دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - العوامل التي تفجر الصراعات الداخلية في البلدان الفقيرة

٧ - من شأن تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف تعمل فوائده على تحسين الأمان البشري ورفاه جميع الشرائح الاجتماعية أن يشجع الاستثمار المنتج ويحدث حلقة إيجابية لتنمية سلمية. غير أن الصراعات تندلع حينما تلجم جهات فاعلة سياسية و/أو اقتصادية، داخلية أو خارجية، إلى العنف لتحقيق أهدافها، وكثيراً ما تستخدم الفقر وعدم المساواة ذريعتين لكافحها.

٨ - وتعد المجتمعات المفتوحة، التي لديها هيئات تمثيلية نشطة، أقدر على امتصاص الصدمات وضمان توزيع المكافأة والخسائر بالتساوي فيما بين جميع الشرائح الاجتماعية. ويمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تؤدي دوراً سلبياً في إذكاء الصراعات بطرق من بينها مثلاً نشر معلومات مضللة وتأجيج الكراهية بين مختلف الجماعات. كما يمكن لأصحاب المصالح الخارجيين، بما في ذلك المشاريع التجارية، إثارة العنف داخل بلد ما وتمويله. كما قد يذكى أشخاص في الشتات صراعات في بلدانهم الأصلية ويمولونها. وقد تيسر إلى حد كبير استخدام القوة في تسوية الصراعات السياسية بسبب انتشار الأسلحة، لا سيما الصغيرة منها. إضافة

إلى ذلك، كثيرة ما تتشبّث الصراعات حينما لا توزع فوائد الموارد الطبيعية بطريقة شفافة ومنصفة. ويمكن أيضاً استخدام الثروات التي تولدها الموارد الطبيعية لتمويل تكلفة الصراعات من أجل الإبقاء على السيطرة على تلك الموارد.

٩ - وتقع تضاربات في المصالح بين الأفراد والفتات الاجتماعية في كل مجتمع؛ وفي معظم الحالات، تُسُوِّى هذه بطريقة سلمية من خلال عمليات ومؤسسات سياسية. ويمكن منع نشوب صراعات مسلحة بفضل الجهود التي تبذلها المؤسسات المحلية من أجل إنفاذ المصالحة وبفضل تصميم المجتمع الدولي على الأخذ بالأساليب غير العنيفة لتسوية التزاعات.

دال - توصيات

١ - تدابير لمنع نشوب صراعات في المستقبل

١٠ - يرد أدناه، على نحو ما عرض في مقتراحات لجنة بناء السلام، وصف للتدابير التي ينبغي للمجتمع الدولي وضعها للحد من الصراعات وتعزيز الصلات القائمة بين منع نشوب الصراعات والتنمية.

تحديد انتشار الأسلحة

١١ - استناداً إلى برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها^(٦)، ومع الإفادة من التقدم التكنولوجي في أجهزة تتبع هذه الأسلحة، ينبغي وضع معيار دولي للاتجار بهذه الأسلحة وتوزيعها. وينبغي دعوة الدول إلى التقيد بهذا المعيار والتعاون عن كثب لإنفاذه. ولا يمكن لأي بلد أن يقوم وحده بإنفاذه، كما هو الأمر في معالجة المسائل البيئية والمالية.

التدخل في الوقت المناسب

١٢ - عمل المجتمع الدولي جاهداً من أجل تطوير مفهوم "الأمن البشري" والاستراتيجيات المناسبة لكافالة هذا الأمن. ومع أن المؤسسات الدولية تتلّكأ في التدخل في التزاعات الداخلية، يتزايد الإدراك أن مثل هذا التدخل مناسب في بعض الحالات. ولذلك يكون التدخل الدولي الجماعي فعالاً وذا مصداقية، لا بد أن يتم على أساس مستنيرة وفي الوقت المناسب وعلى درجة تتناسب والمهمة. ويشكّل توقيت التدخل عاماً فاصلاً إذ ثبت من التجربة مؤخراً أن التأخير في التدخل أو تفاديه يمكن أن يؤدياً إلى انتقال الاضطرابات

(٦) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٢٠-٩ ثوز/ يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15)، الفصل الرابع.

الأهلية إلى بلدان الجوار، وهو ما يتسبب بنشوء صراعات دولية يجوز أن تكون باهظة الثمن من حيث الخسارة في الأرواح وتفويت فرصة التنمية. ويتعين وضع مجموعة من المؤشرات على نحو عاجل لتمكن المجتمع الدولي من تقييم مدى احتمال نشوب صراع وإنذار المبكر بالمشاكل المستجدة.

الأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي والمصالحة

١٣ - تقتضي المصالحة بعد انتهاء الصراع إيلاء اهتمام خاص لإدماج من شارك في أعمال العنف والأنشطة العسكرية، لا سيما الشباب، في المجتمع وإعادة تدريبيهم. وتمكن المغاربة من ترسیخ أنفسهم في الحياة المدنية لا يتطلب التدريب على المهارات المنتجة المطلوبة في السوق فحسب، بل أيضا التأهيل الاجتماعي. ولوسائل الإعلام دور هام تؤديه في التشجيع على المصالحة وإشاعة الثقة والمشاركةديمقراطيا في إعادة الإعمار، بدلا من أن تقوم بالتحريض على الصراعات العرقية أو الدينية أو الصراعات بين الجنسين والشعور بالريبة والبغضاء. وينبغي وضع أحكام قانونية تحظر على وسائل الإعلام القيام بهذا التحريض.

التعليم الذي يعزز السلام

١٤ - لا بد للنظام التعليمي أن يبث قيم السلام والتعاون، وأن يوفر المهارات الالزمة لحل الصراعات سلميا. ويمكن، بمساعدة تقدمها منظمات دولية من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة، استحداث برامج خاصة تلي احتياجات مجموعات محددة، تشمل تدريب الموظفين المدنيين وقادة المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام وقوات الأمن. ويمكن أن تشمل هذه البرامج التعليم على تثمين فوائد التعاون، وتحويم المجتمع المدني مهمة وضع استراتيجية للسلام؛ وتشمين السلام كجزء لا يتجزأ من التنمية البشرية؛ وبناء أسس السلام بوصف ذلك شرطا لا بد منه للتقدم الاجتماعي.

المؤسسات

١٥ - يتوقف توطيد السلام على المؤسسات الوطنية التي يمكن أن تقود تسوية الخلافات الداخلية سلميا، وتحل كل المعنيين يشعرون أن لهم مصلحة في هذه التسوية. ولا تقتصر هذه المؤسسات على نظام سياسي لا يشتري أحدا بل يشمل أيضا نظاما قانونيا واقتصاديا يتفق مع العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروات. ويتعين توخي الشفافية في وضع ميزانيات الدفاع ومسائلة السلطات المدنية عنها. وينبغي للبلدان، ما أن يتوطد السلام، أن تكون قادرة على خفض نفقاتها العسكرية خفضا حادا لصالح تمويل عملية المصالحة. ويلزم أيضا توفير الموارد لإنشاء مؤسسات إنفاذ القانون التي لا ينبغي أن تكون تحت سيطرة أي مجموعة من المجموعات التي تحركها اهتمامات محددة.

الصحة الجسدية والعقلية

١٦ - يحتاج العديد من الأشخاص، لا سيما الأطفال والنساء، الذين عانوا من العنف في البلدان التي انتهى فيها الصراع، إلى المساعدة النفسية للتخلص من آثار الصدمة. وتسفر الحروب أيضاً عن اشتداد إمكانية التعرض إلى وعكات صحية بسبب تناقص المناعة وحالات الإعاقة وانتشار الأمراض. ويخلق تدمير نظم تقديم الرعاية الصحية آثاراً دائمة، إذ يؤدي إلى ازدياد معدل الوفيات والاعتلال لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع. وعليه، يجب تحسين الخدمات ومرافق الرعاية الصحية بسرعة لتوفير التأهيل الذي تشتد إليه الحاجة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم السلطات والمنظمات غير الحكومية المحلية لإعادة هذه الخدمات وتوسيع نطاقها.

الانتعاش الاقتصادي

١٧ - يشكل الانتعاش الاقتصادي عاماً ضرورياً لحفظ السلام على أساس دائم. وإنعاش الاقتصاد، ينبغي توفير الموارد اللازمة لإعادة بناء السوق المحلية وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتيسير الأنشطة المدرة للدخل. وينبغي وفي أقرب وقت ممكن استخدام المساعدات التي تقدم للانتعاش الاقتصادي من أجل الشروع في إنتاج الأغذية لإزالة الاعتماد على المساعدات الغذائية. ويقتضي هذا الأمر، من بين ما يقتضيه، مدخلات زراعية وإعادة بناء البنية التحتية وتوفير بيئة آمنة خالية من الألغام والترسبات السمية والأنقاض التي تخلفها الحرب.

٢ - إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع

١٨ - في ضوء العوامل الداخلية والخارجية العديدة التي تشعل فتيل الصراعات وتغذيها، ينبغي إنشاء وحدة لرصد الصراعات داخل الأمم المتحدة لوضع مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر والإشراف على تطبيقها لتحديد البلدان التي يحتمل نشوب صراع فيها.

١٩ - وبما أن للصراعات تداعيات إقليمية، فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع حرية بأن تعزز التعاون الإقليمي، يجعل جميع البلدان تدرك أن لها مصلحة في تقديم البلدان المجاورة لها. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان التي انتهت فيها الصراع هي ذاتها صغيرة الحجم لدرجة أن تلبية احتياجاتها من المياكل الأساسية تكتسب فاعلية أكبر في السياق الإقليمي. وأشارت اللجنة إلى أن الولايات المتحدة اشترطت لتقديم مساعدات إلى أوروبا لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية أن تتولى هيئة إقليمية توزيعها وأن توضع خطة لإعادة الإعمار تحظى بموافقة جميع البلدان المشاركة فيها.

٢٠ - وتتمثل المساعدات الدولية عادةً فاصلًا في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والأمم المتحدة ووكالاتها هي الجهات الوحيدة المؤهلة للعب الدور الطبيعي في تنسيق عملية الانتعاش هذه عن طريق إنشاء مرفق تابع للأمم المتحدة معنى بإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، يكون أداة يستعان بها لتنسيق المساعدات التي ترد من الجهات المانحة. ويمكن أن يمول هذا المرفق جزئياً من إعفاءات إضافية من الديون وذلك في شكل مقايضة الدين بالسلام. ومن شأن هذا المرفق أن يحسن تقديم المساعدات وفعاليتها عبر إنشاء نظام موحد وشفاف للإبلاغ عن المبالغ المالية التي يتم التعهد والالتزام بها وصرفها إلى البلدان التي يعاد إعمارها ومتابعتها ورصدها. ويتعين له أن يسترشد، لاضطلاعه بأعماله، بثلاثة مبادئ وهي: (أ) الاتساق بين الأهداف والسياسات العامة؛ و (ب) الاتساق بين مختلف السياسات العامة؛ و (ج) رسم الحدود بين القطاعين الخاص والعام على أساس عملية لا عقائدية. ويمكن لهذا الصندوق أن ينسق أنشطته مع منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي في حالة البلدان الأفريقية.

٢١ - ويتعذر بحاجة عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وإدامتها ما لم ينخرط القطاع الخاص فيها. وإحدى وسائل بناء الثقة الالزمة لحشد الموارد في البلدان التي انتهت فيها الصراع تتمثل في إنشاء صناديق وطنية لتنمية القطاع الخاص بعد انتهاء الصراع تركز على الاستثمار في مجالات حيوية. ويمكن للمجتمع الدولي دعم هذه المبادرات عبر منح ضمانات استثمارية من وكالة الضمانات الاستثمارية المتعددة الأطراف أو مؤسسات مماثلة لها.

٢٢ - ويعتمد صون السلام على قيام البلدان التي انتهت فيها الصراع بوضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة بالشراكة مع بلدان الجوار والجهات الشريكة والمؤسسات الدولية الأخرى. ويساهم من الجهات المانحة، ينبغي أن تترك هذه الاستراتيجية، من بين ما تركز عليه، على استعادة مصادر التمويل المحلية المستدامة. وفي الحالات التي ينشأ فيها صراع عن مشاكل تتصل بتوزيع الثروات والإيرادات التي تدرها الموارد الطبيعية، يلزم تضمين هذه الاستراتيجيات الإنمائية معايير عالية من الشفافية لتطبيقها البلدان المنتجة لهذه الموارد والشركات التي تتبعها.

الفصل الرابع

تحسين المعايير المتبعة لتحديد أقل البلدان نموا

- ١ - تستخدم الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ تعبير ”أقل البلدان نموا“ لتشير إلى فئة البلدان التي تنخفض فيها مستويات الدخل وتواجه عقبات هيكلية ضخمة في عملية نموها. والعقبتان هيكليةان الرئيسيتان اللتان على أساسهما تعتبر بلدان من أقل البلدان نموا هما منذ عام ٢٠٠٠ ، الضعف الاقتصادي الشديد والانخفاض مستوى رأس المال البشري.
- ٢ - في عام ١٩٧١ ، أستندت إلى لجنة التخطيط الإنمائي وهي سلف لجنة السياسات الإنمائية مهمة تقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدان التي ينبغي إضافتها إلى قائمة أقل البلدان نموا. ومنذ عام ١٩٩١ ، قدمت اللجنة توصيات بشأن إدراج بلدان في هذه القائمة وشطب أخرى منها وذلك في الاستعراض الذي تجريه كل ثلاثة سنوات. وبالنسبة للمعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا التي وضعت لأول مرة في عام ١٩٧١ فقد أجريت تحسينات عليها في عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٣.
- ٣ - وما تستهدف الأمم المتحدة من تحديد قائمة أقل البلدان نموا هو إبلاغ الشركاء في التنمية بضرورة منح هذه البلدان مزايا خاصة. وتغير هذه المزايا بتغير الجهات المانحة وتصل في معظمها بالأفضليات التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعربت اللجنة في دورتها السابعة عن قلقها إزاء محدودية نطاق هذه المعاملة الخاصة وفعاليتها فقررت النظر في هذه المسألة في أعمالها القادمة.

ألف - الأعمال القادمة للجنة السياسات الإنمائية في ضوء القرارات الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

- ٤ - في معرض نظرها في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ بشأن استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، لاحظت اللجنة أن القرار يتضمن عنصرين هامين يتناولان عملية رفع أسماء البلدان من القائمة وهما: (أ) أن رفع الأسماء يجري بعد انقضاء ثلاثة سنوات على قرار الجمعية العامة بأن تأخذ علما بتوصية لجنة السياسات الإنمائية برفع اسم بلد ما (وهو ما يعني بعد انقضاء ست سنوات على التتحقق أولاً من أن هذا البلد أصبح مؤهلاً لأن يرفع اسمه من القائمة)؛ و (ب) أنه ينبغي القيام أثناء فترة السنوات الثلاث هذه السابقة لرفع اسم البلد من القائمة وضع استراتيجية انتقالية لتيسير انتقال البلد بطريقة سلسة إلى مركز لا ينتمي فيه إلى أقل البلدان نموا. أخذت اللجنة علماً أيضاً بالولاية الوارد ذكرها في الفقرة ٣ (ب) من القرار السابق التي دُعي بوجبهها مؤتمر

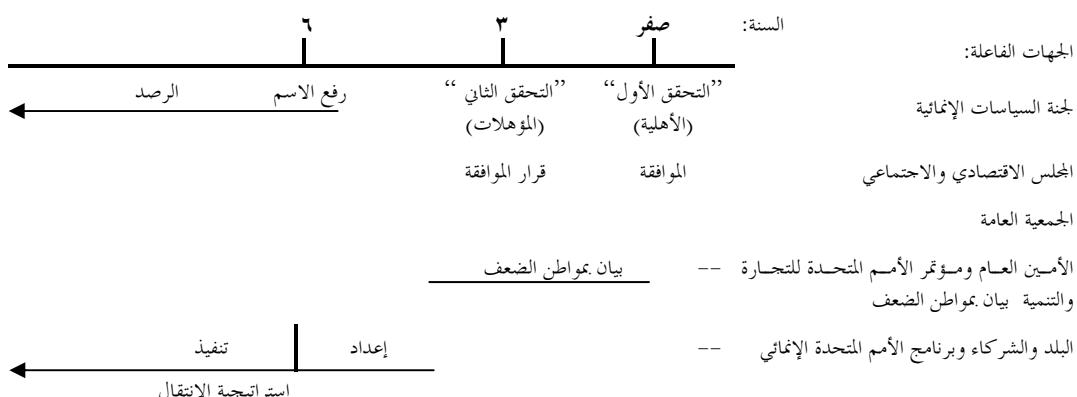
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إعداد موجز يبين مواطن الضعف في بلد ما بعد وفائه بمعايير رفع اسمه من القائمة لأول مرة، لكي تأخذه لجنة السياسات الإنمائية في الاعتبار في استعراضها اللاحق الذي تجريه كل ثلاث سنوات (انظر الجدول ١ أدناه).

٥ - وأشارت اللجنة إلى أهمية الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تواصل، بمساعدة ودعم الكيانات الأخرى المعنية، رصد التقدم المحرز في مجال التنمية في البلدان المعرفة أسماؤها من القائمة، باعتبار هذا الرصد مكملاً للاستعراض الذي تجريه اللجنة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، وأن تقدم تقريراً عما توصلت إليه من نتائج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - وأشارت اللجنة إلى أهمية استراتيجية الانتقال، وذلك لأسباب ليس أقلها تفادي الانخفاض المفاجئ في المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدة التقنية تحسيناً لإلغاء المزايا الأخرى الممنوحة لأقل البلدان نمواً في نهاية المطاف. كما أشارت إلى أهمية الإجراءات التي سيتخذها البلد الذي سيرفع اسمه من القائمة، عبر المبادرة إلى استخدام آليات التشاور مع شركائه في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف لتحقيق هذا الغرض، وذلك انطلاقاً من روح قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. وأخيراً، أشارت اللجنة إلى أنه وإن كان على البلد أن يتولى هو نفسه عملية إعداد استراتيجية الانتقال، فيمكن أن تشتراك في هذه العملية الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية والجهات المانحة الثنائية.

الشكل ١

الإطار الزمني لرفع اسم البلد



٧ - ورأى اللجنة أنه ينبغي للمجتمع الدولي حشد طاقاته، حينما يصاب بلد ما رفع اسمه من القائمة بكارثة طبيعية، لتسهيل جهود إعادة الإعمار فيه ودعمها، وذلك في إطار استراتيجية الانتقال. وفي هذا السياق، تستدعي الحالة السائدة في ملديف اهتماماً خاصاً لا بسبب حاجتها إلى موارد إضافية ضخمة فحسب، بل أيضاً لأنه ينبغي أن تؤدي دوراً حاسماً في صياغة استراتيجية الانتقال السلس.

باء - المبادئ العامة لمعايير تحديد أقل البلدان نموا

٨ - تستند اللجنة في تحديدها أقل البلدان نموا إلى ثلاثة أبعاد لحالة التنمية في البلد وهي: مستوى الدخل ورصيد الثروات البشرية والهشاشة الاقتصادية. وبشكل أكثر تحديداً، تنظر اللجنة في: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لكل فرد؛ و (ب) مؤشر الثروات البشرية؛ و (ج) مؤشر الهشاشة الاقتصادية.

٩ - لإدخال المزيد من التحسينات على المعايير المعتمدة لتحديد مركز أقل البلدان نموا، أخذت أربعة مبادئ عامة في الاعتبار وهي: (أ) الغرض من تحديد البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أكثر حالات الخلل البيئي حدة؛ و (ب) اتساق القائمة مع مرور الزمن؛ و (ج) ثبات المعايير؛ و (د) ضرورة توافر المرونة في تطبيق المعايير.

١٠ - تعتبر البلدان من أقل البلدان نموا إذا كانت تواجه عراقيل بنوية تحول دون تنميتها، بسبب انخفاض مستوى دخلها وشدة هشاشة اقتصادها وانخفاض مستوى رأس المال البشري. وهذه الخصائص التي تميز أقل البلدان نموا تتناسب والمعارف السائدة حالياً ذات الصلة بعملية التنمية.

١١ - وأكدت اللجنة من جديد على أمر كانت قد أشارت إليه في تقريريها لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، ألا وهو أن تطبيق المعايير بإنصاف لا بد أن يعني معاملة البلدان التي تعيش حالات مماثلة بالمساواة مع مرور الزمن. ولوحظ أن ١١ بلداً، من أصل البلدان الخمسين الأقل نمواً، لا يحق لها، استناداً إلى معايير عام ٢٠٠٣، دخول قائمة هذه البلدان وأن تسع بلدان من البلدان المنخفضة الدخل التي ليست في قائمة أقل البلدان نمواً لو كانت أسماؤها مدرجة في القائمة لما استوفت المعايير لرفعها منها. ويعود هذا الأمر إلى حد كبير إلى عدم تماثل معايير إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها. فأولاً، لكي يضاف اسم بلد ما إلى القائمة، يلزم عليه استيفاء ثلاثة معايير، بينما ليرفع اسمه منها يجب عليه استيفاء معيارين من المعايير الثلاثة لا معيار واحد فقط. ثانياً، هناك فرق في المستويات القصوى المستخدمة لإدراج الاسم في القائمة ورفعه منها.

١٢ - ورأى اللجنة أنه يلزم تعديل المعايير مع مرور الزمن بحيث تصبح متسقة مع المبادئ العامة التي يجب أن يقوم عليها تحديد أقل البلدان نمواً، وفي الوقت نفسه، أعادت اللجنة التأكيد على مدى أهمية الحفاظ على عامل الاستقرار في المعايير.

١٣ - وشددت اللجنة على أهمية المرونة في تطبيق المعايير الثلاثة المعتمدة في تحديد أقل البلدان نمواً. واقتصرت اللجنة أحد معياري الخلل البنيوي معاً في الاعتبار (مؤشر التروات البشرية ومؤشر المشاشة الاقتصادية) أو حتى المعايير الثلاثة كلها، وذلك بغية مراعاة إمكانية تبديل معيار آخر إلى حد ما والآثار المجتمعية التي يحتمل أن تخلفها حالات الخلل ، على نحو ما يصفه مؤشر التروات البشرية ومؤشر المشاشة الاقتصادية (على نحو ما سبق أن اقترحته لجنة السياسات الإنمائية في الفقرة ١٤٥ (ج) من تقريرها بشأن دورها الرابعة^(٧)). وتساعد المرونة على تعزيز اتساق القائمة وكفالة معاملة البلدان بالمساواة مع مرور الزمن، على النحو الوارد في الفقرة ١١ أعلاه.

١٤ - ووافقت اللجنة على اعتبار بلد ما مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة إذا ما ارتفع دخله القومي الإجمالي إلى درجة كافية (ما لا يقل عن ضعفي الحد الأدنى)، حتى لو لم يستوف أي معيار من المعيارين الآخرين لبلوغ الحد الأدنى لرفعه من القائمة. وشددت على أنه يتبع في كل الأحوال أحد تواصل نمو الدخل القومي الإجمالي في الاعتبار.

١٥ - رأى أن اللجنة يمكن أن تستخدم أية معلومات لتقييم أهلية البلدان من أجل إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً أو رفعها منها. وفيما يتعلق بالمعالجة التقنية للمؤشرات كالمسائل المشار إليها في الفقرة ٢١ أدناه وبشكل أكثر شمولاً في تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورها الرابعة^(٧) وافقت اللجنة على أن تكون هذه موضع تبسيط تدريجي.

جيم - معايير تحديد أقل البلدان نمواً

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

١٦ - أشارت اللجنة إلى مناقشتها السابقة المتعلقة بإجراء مقارنة للدخل القومي الإجمالي استناداً إلى طريقة أطلس البنك الدولي بتقديرات تعادل القوة الشرائية، ولاحظت أنه بالرغم من أن قياس الدخل القومي الإجمالي باستخدام تعادل القوة الشرائية سوف يعكس بشكل أفضل المستوى المعيشي في البلد فإن هذه البيانات لا تتوفر في كثير من البلدان. وفضلاً عن ذلك فإن تقديرات تعادل القوة الشرائية توضع في أغلب الأحيان دون الاستناد إلى

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33)، الفقرة ١٤٦.

ملاحظات إحصائية مباشرة. ولذلك تقرر استخدام الدخل القومي الإجمالي استناداً إلى طريقة أطلس البنك الدولي.

١٧ - عند إعداد اللجنة لاستعراض عام ٢٠٠٦ الذي يجري كل ثلاث سنوات قدّمت ملخصاً للحجج التي قادتها في عام ٢٠٠٢ لاختيار الدخل القومي الإجمالي بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي. وافقت اللجنة على الإبقاء على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وأكّدت على القيود التي تعيق جمع البيانات المتعلقة ببعض البلدان التي توجد فيها اختلافات كبيرة فيما بين المصادر المختلفة. وطلبت إلى الأمانة العامة تقديم تقرير عن موثوقية البيانات الالزامية أو انعدامها. واقتُرِح أيضاً، لا سيما في حالات رفع البلد من القائمة، ضرورة النظر في جميع القياسات الموثوقة للدخل.

٢ - الرقم القياسي للأصول البشرية

١٨ - وافقت اللجنة على ضرورة أن تظل حالة رأس المال البشري منعكسة في الرقم القياسي للأصول البشرية من خلال مؤشرات تتصل بمستوى التعليم والصحة على السواء. وتستخدم حالياً أربعة مؤشرات، مؤشران للصحة والتغذية وآخران للتعليم (أ) متوسط استيعاب الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات الدنيا (ب) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (ج) النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية (د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوساط الراشدين.

١٩ - لوحظ من التجربة المستمرة من الاستعراضات السابقة أن مؤشرات الرقم القياسي للأصول البشرية تحتاج في أغلب الأحيان إلى اختبار موثوقيتها. وتعبر مؤشرات الرقم القياسي للأصول البشرية عن تقييم نسيبي مقارنة بعينة كبيرة من البلدان المنخفضة الدخل باستخدام نظام مقاييس مختلف بين استعراض وآخر. ومن أجل إجراء مقارنات فعالة بمرور الوقت، اقتُرِح النظر في طرق أفضل لتعريف نظام القياس لدى حساب الرقم القياسي للأصول البشرية.

٢٠ - ناقشت اللجنة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إمكانية الاستعاضة عن متوسط استهلاك الفرد اليومي للسعرات الحرارية بالنسبة المئوية للسكان الناقصي التغذية. وفي ضوء التحسينات الأخيرة في نوعية وشمول البيانات المتعلقة بالمؤشر الأخير، قررت اللجنة استخدامه في استعراض عام ٢٠٠٦.

٢١ - أشارت اللجنة أيضاً إلى توصيتها لعام ٢٠٠٤ ومفادها أنه نظراً لأهمية الجاهزية الإلكترونية لأغراض التنمية يتبع على المرء النظر في ما إذا كان يتبع وضع ذلك العامل في الاعتبار في الاستعراض التالي لقائمة أقل البلدان نمواً. وأعربت اللجنة عن رأيها القائل إنه

على العكس من المكونات الحالية للرقم القياسي للأصول البشرية فإن الجاهزية الإلكترونية لا تشير إلى رأس المال البشري بحد ذاته ولكن إلى العوامل المادية التي يرجح أن تعزز رأس المال البشري أو أن تنتج عنه. وترت أيضا ملاحظة محدودية البيانات المتاحة بوصفها أحد أوجه الضعف لهذه المؤشرات. وفضلا عن ذلك وعلى خلاف مؤشرات الإعاقة الهيكلية الأخرى يمكن أن تتغير الجاهزية الإلكترونية بسرعة كبيرة في البلدان النامية. ولذلك قررت اللجنة عدم إدراج الجاهزية الإلكترونية كعامل إضافي للرقم القياسي للأصول البشرية ولكنها اقترحت إتاحة البيانات المتعلقة بالجاهزية الإلكترونية لأغراض الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات باعتبار ذلك معلومات إضافية لتقدير أهلية البلدان لإدراجها في القائمة أو رفعها منها.

٣ - الرقم القياسي للضعف الاقتصادي

٢٢ - ذكرت اللجنة أنها تعتبر الضعف الاقتصادي في وجه الصدمات التجارية والصدمات الطبيعية معيقا هيكليا رئيسيا للتنمية، وهو يزداد سوءا في الغالب بفعل الآثار المترتبة منه على الإنفاق العام. وصمم الرقم القياسي للضعف الاقتصادي ليعكس حجم الصدمات الخارجية التي يواجهها البلد ونطاق تعرض البلد لهذه الصدمات. وتمثل مكونات الرقم القياسي للضعف الاقتصادي الذي يمثل صدمات في عدم الاستقرار في الصادرات من السلع والخدمات، وعدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي. أما عناصر الرقم القياسي للضعف الاقتصادي التي تمثل ترضا للصدمات فهي: (أ) حجم السكان (ب) حصة الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي (ج) تركيز السلع في التصدير. ونظرت اللجنة أيضا في دورها الخامس في نسبة السكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية كعامل إضافي في وقوع الصدمات الطبيعية^(٨). وترحب اللجنة مع التقدير باستراتيجية موريشيوس لزيادة تفزيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٩) وجدوى عملها السابق المتعلق بالضعف.

٢٣ - أكدت اللجنة جدوى وجود مؤشر لنسبة السكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي. وقد تبين أن هذين العاملين مؤشران تكميليان يعكسان الصدمات الطبيعية بطريقة شاملة.

(٨) نفس المرجع، ٢٠٠٣، الملحق رقم ١٣ (E/2003/33) الفصل الرابع، الفقرة ١٣.

(٩) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة لصالح أقل البلدان غوا، بورت لوبي، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الفصل الثاني، القرار ١، المرفق الثاني.

٢٤ - ورأى اللجنة في دورتها الخامسة وال السادسة مراعاةً بعد البلد من أسواقه الرئيسية في معايير تحديد الضعف الاقتصادي. وقررت إدخال مؤشر للبعد كمكون من مكونات الرقم القياسي للضعف الاقتصادي لعكس المعوقات الناجمة من ارتفاع تكاليف النقل والعزلة من الأسواق العالمية.

٢٥ - نظراً لأن السياحة من بين الخدمات الحديثة التي تزيد من التعرض لتلك الصدمات بدلاً من أن تحد من ذلك التعرض، وافقت اللجنة على ضرورة تعديل الرقم القياسي للضعف الاقتصادي للاستعاضة عن حصة الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي بحصة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

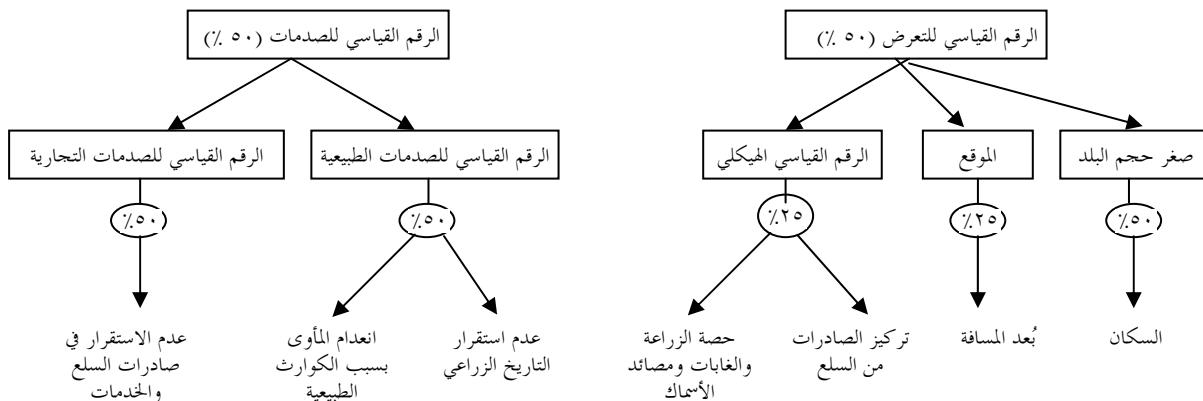
٢٦ - ورأى أن انعدام التنوع الاقتصادي مؤشر للتعرض للصدمات. وأشار إلى أنه، كما وردت ملاحظته في تقارير لجنة السياسات الإنمائية السابقة، فإن معامل تركيز الصادرات يرتبط بالتجارة دون الخدمات. كما يعتمد أيضاً على تصنيف التجارة ويتسم بالارتفاع بصفة خاصة في البلدان المصدرة للنفط أو لأنواع أخرى من المعادن، ولذلك فإنه ييسر إدراج هذه البلدان في القائمة أو يساعد على إيقاعها فيها. ووافقت اللجنة على الإبقاء على المؤشر كجزء من الرقم القياسي للتعرض.

٢٧ - كررت اللجنة موقفها القائم على أن البلدان الصغيرة هي أقرب إلى التعرض للصدمات الخارجية من البلدان الكبيرة لأن اقتصاداتها، إذا تساوت الأمور الأخرى تعتمد بشكل أكبر على التجارة ولأن صادراتها أكثر تركيزاً. وأعربت أيضاً عن الرأي القائل بأن البلدان الصغيرة أكثر تعرضاً للصدمات الطبيعية. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم البلدان الصغيرة المنخفضة الدخل تقع في أشد المناطق تعرضاً للكوارث الطبيعية. ولذلك فقد اعتبرت اللجنة حجم السكان مؤشراً رئيسياً على الضعف الاقتصادي وهو ما ينبغي دراسته ومنحه الاهتمام اللازم في تحديد الرقم القياسي للضعف الاقتصادي.

٢٨ - ولتوحيد الاقتراحات الواردة في الفقرات السابقة تقترح اللجنة تعديل الرقم القياسي للضعف الاقتصادي كما يتضح في الشكل ٢.

الشكل ٢

الرقم القياسي المعدل للضعف الاقتصادي



دال - التوصيات

٢٩ - توافق اللجنة على ضرورة توحيد المعايير الثلاثة لتحديد أقل البلدان نموا. ورأت اللجنة ضرورة النظر في الوقت ذاته عند تحديد ما إذا كانت بعض البلدان تستحق إدراجها أو خروجها من القائمة في معوقين هيكليين هما الرقم القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي أو حتى في المعايير الثلاثة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي) بطريقة تراعي قدرها من القابلية للاستعاضة عن معيار بأخر والأثر الموحد المحتمل للمعوقات كما في الرقم القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي.

٣٠ - وافقت اللجنة في حالة زيادة الدخل القومي الإجمالي في أقل البلدان نموا إلى مستوى عال بشكل استثنائي (إلى ضعف الحد الأدنى على الأقل) على إمكانية النظر في أهلية البلدان للخروج من القائمة حتى لو لم يصل للحد الأدنى للخروج وفقا لأي من المعيارين تسليما بوجوب مراعاة استدامة الدخل العالمي.

٣١ - قررت اللجنة الاستعاضة عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية بالنسبة المئوية للسكان الناقصي التغذية.

٣٢ - تؤكد اللجنة من جديد أن حجم السكان يمثل عامل رئيسيا في الضعف الاقتصادي. وتتوافق اللجنة على إدراج نسبة السكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية إضافة إلى عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي. وتتوافق اللجنة كذلك على إدراج مؤشر البعد في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي ليعكس ارتفاع تكاليف النقل والبعد عن الأسواق العالمية. وعلى الاستعاضة عن حصة الصناعة التحويلية والخدمات الحديثة بحصة الزراعة والغابات ومصائد الأسماءك.

الفصل الخامس

تنظيم الدورة

- ١ - عقدت الدورة السابعة للجنة السياسات الإنمائية بالقر الرئيسي للأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. وحضر الدورة ٢٢ عضوا من أعضاء اللجنة فضلا عن مراقبين من العديد من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة بأسماء المشاركين في المرقق ١.
- ٢ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة خدمات فنية للدورة. وافتتح الدورة السيد إيان كينييرج مدير مكتب السياسات الإنمائية والتحطيط بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورحب بالمشاركين باسم وكيل الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية.
- ٣ - أعضاء المكتب الذين تم انتخابهم للدورة السادسة لفترة عمل تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ هم:

الرئيس:

السيدة سوشيترا بونياراتا باندو

نائب الرئيس:

السيد ميلوفوبي بانيتش

المقررة:

السيدة سيلفيا سابوريو

- ٤ - يرد جدول أعمال الدورة السابعة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرققين الثاني والثالث على التوالي.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم:

السيدة انداري تريزا السيسسي لومومبا

السيدة اسکرا بيليفا

السيدة باتريشيا بيفاني ريتشارد

السيد ألبرت بنجر

السيد أولاف بجرخولت

السيدة غي ينج كاو

السيد ليونيد غريجوريف

السيد باتريك غيوبيمونت

السيدة هبة هندو سة

السيد هيرويا إشيكاوا

السيدة ويلين جونسون

السيدة مارجو لوروستين

السيد ميلوفوبي بانيتش

السيدة كارولا بيسينو

السيدة سوشيترا بانياراتاياندو

السيدة سيلفيا سابوريو

السيد ناصر حسن السعدي

السيد أودو ارنس سيمونيز

السيدة فونمي توجونو ييكارستث

السيد أوسفات أراتشي

السيد صامويل مويتا وانجي

السيد كيرفالله ينساني

٢ - وكانت المنظمات والوكالات والهيئات والبرامج وصناديق الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- مكتب المستشار الخاص لأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- جامعة الأمم المتحدة
- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- البنك الدولي
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - منظور أفريقي للأهداف الإنمائية للألفية:
 - (أ) الاتجاهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التسعينات؛
 - (ب) المعوقات والتحديات والفرص.
- ٣ - إعادة التعمير والتنمية والسلام المستدام للبلدان الخارجة من الصراع:
 - (أ) الصراع القائم على العنف: تحديد للأمن البشري وعمق للتنمية؛
 - (ب) الفقر وعدم المساواة والصراع؛
 - (ج) العوامل المسيبة للصراعات الداخلية في البلدان الفقيرة.
- ٤ - تحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا:
 - (أ) عمل لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل في ضوء القرارات الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛
 - (ب) مبادئ عامة لمعايير تحديد أقل البلدان نموا؛
 - (ج) معايير تحديد أقل البلدان نموا.
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اقتراحات من أجل العمل في المستقبل.
- ٧ - مناقشة واعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية لدورتها السابعة

المرفق الثالث

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة

رمز الوثيقة	العنوان أو الوصف
CDP/2005/PLEN/1	قائمة بالوثائق
CDP/2005/PLEN/2	جدول الأعمال
CDP/2005/PLEN/3	قائمة بأسماء المشاركين
CDP/2005/PLEN/4	استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا (قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٩)
CDP/2005/PLEN/5	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢١٠)
CDP/2005/PLEN/6	استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠٠/٦٦)
CDP/2005/PLEN/7	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠٠/٦٧)
CDP/2005/PLEN/8	استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول المجرية الصغيرة النامية (A/CONF.7/CRP.7) (الفقرتان ٦٣ و ٦٤)
CDP/2005/PLEN/9	وضع استراتيجية للانتقال السلس بعد الخروج من وضع أقل البلدان نموا (تقرير الأمين العام E/2004/94)
CDP/2005/PLEN/10	منظور أفريقي للأهداف الإنمائية للألفية: من مرحلة الشك إلى دور القيادة www.un.org-esa/analisis/devplan/index.html :
CDP/2005/PLEN/11	الاستثمار في التنمية، خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لجنة عامة (مشروع الألفية، تقرير مقدم إلى الأمين العام)
CDP/2005/PLEN/12	الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير مرحلي (تجميع شعبة الإحصاء بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة)
CDP/2005/PLEN/13	الأهداف الإنمائية للألفية (مذكرة من الأمانة العامة)
CDP/2005/PLEN/14	إعادة التعمير والتنمية والسلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع: http://www.un.org-esa/analisis/devplan/index.html
CDP/2005/PLEN/15	وعود براقة وأداء ضئيل: المساعدة والتعاون في البلدان الخارجة من الصراع
CDP/2005/PLEN/16	موجز تفيلي: عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة (تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام)

رمز الوثيقة	العنوان أو الوصف
CDP/2005/PLEN/17	اجتماع فريق الخبراء المعني بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية (ورقة صادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)
CDP/2005/PLEN/18	تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا الجاهزية الإلكترونية (مذكورة من الأمانة العامة)
CDP/2005/PLEN/19	تعادل القوة الشرائية (مذكورة من الأمانة العامة)
CDP/2005/PLEN/20	تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤ لمحنة عامة (البنك الدولي/صندوق النقد الدولي)
CDP/2005/PLEN/21	اجتماع مؤتمر قمة الجمعية العامة والجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية (مذكورة من الأمانة العامة)
CDP/2005/PLEN/22	الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل الفصل ١١، والتذليل باء - ٨ (منظمة العمل الدولية)